



بيان

بمشاركة خبراء دوليين ومن الأمم المتحدة، الشبكة السورية لحقوق الإنسان نظمت فعالية عن الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال في سوريا

الجمعة 22/ كانون الثاني/ 2021: قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان وبرعاية كل من ألمانيا والدنمارك وهولندا بتنظيم فعالية عن تقريرها السنوي التاسع عن الانتهاكات بحق الأطفال في سوريا، وتم بثها عبر منصة زوم وحسابات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي، بمشاركة كل من:

السيد مارتن ليسر، فريق سوريا، السفارة الألمانية في بيروت، والدكتور ترويلز جيسلا إنجل، كبير مستشاري تحقيق الاستقرار في سوريا في وزارة الخارجية الدنماركية، والسيدة بولا ساسترويجوتو، نائبة المبعوث إلى سوريا، وزارة الخارجية الهولندية، والسيدة لينا بيسكايا، المستشارة القانونية، وحدة الجرائم الجنسية والمرتكبة على أساس الجنس والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لمحاسبة داعش، والسيد خافيير بيريز سالميرون، قائمة خبراء حقوق الطفل للاستجابة السريعة للعدالة، ومستشار سابق لحقوق الطفل في لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، والأستاذة دايان ماري أمان، إميلي وإرنست وودروف، رئاسة قسم القانون الدولي وإدارة مركز دين رسك للقانون الدولية، كلية الحقوق بجامعة جورجيا، والأستاذ فضل عبد الغني المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان، وأدارت الجلسة السيدة فالنتينا فالكو، رئيسة فريق حماية الطفل، قسم عمليات السلام التابع للأمم المتحدة، ورئيسة المحققين سابقاً في لجنة التحقيق الدولية في سوريا.

وركزت الفعالية على الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:

- ما هو دور الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال ضمن الاستراتيجية الأوسع للأطراف المتحاربة في سوريا؟ كيف يمكن وضع هذه الانتهاكات في المسار العام للصراع السوري على مدى السنوات العشر الماضية؟
- ما هي أنواع الدعم التي يمكن تقديمها للأطفال وعائلاتهم؟
- ما هو الأثر المستقبلي لهذه الانتهاكات على أطفال سوريا وعلى المجتمع السوري ككل، وما تداعيات تلك الانتهاكات على العملية السياسية، وأمن واستقرار الدولة؟
- لماذا لم ينجح المجتمع الدولي في اتخاذ أي تحرك من شأنه أن يوقف الانتهاكات بحق الأطفال على الرغم من سعة نطاقها؟
- إضافة إلى القضايا الجنائية عبر الولاية القضائية العالمية، والعقوبات السياسية والاقتصادية، ما هي أدوات المحاسبة الفعالة المتبقية للضغط على النظام السوري وكافة أطراف النزاع في سوريا لوقف الانتهاكات الفظيعة بحق الأطفال، والموثقة في التقرير؟ كيف يمكن تعزيز المساءلة الفعالة عن هذه الانتهاكات؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات المحلية والدولية في هذا السياق؟

افتتحت الجلسة السيدة فالنتينا، بشكر الشبكة السورية لحقوق الإنسان والدول الراعية للفعالية، ألمانيا والدنمارك وهولندا، على تنظيمهم ومن ثم أشارت إلى أن "التقرير السنوي التاسع الصادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان يخبرنا أو بالأحرى يصرخ بنا أن الأطفال في كافة أنحاء سوريا لا يزالون يعانون من التعذيب والقتل والتشويه والاعتقال التعسفي والتشريد القسري، ويحرمون من حقوقهم الأساسية في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمسكن الآمن وبمستويات يجب أن تصدم البشرية، إلا أنها للأسف يبدو أنها تمرُّ دون انتباه أكثر وأكثر".

ثم تحدث السيد مارتين ليستر، بأن موضوع الفعالية "لا يجب أن يكون موجوداً لو كان العالم أكثر إنسانية وأكثر عدلاً" وأن "معاناة الأطفال التي لا يمكن تخيلها؛ جاءت نتيجة الحرب والقمع ومكائد النظام المعيبة وأطراف النزاع الدولية والمحلية الأخرى، وفشل المجتمع الدولي في وضع حدٍّ لهذا النزاع بينما نقرب من الذكرى العاشرة لبدأيته" وقال أيضاً إنَّ "الشبكة السورية لحقوق الإنسان هي شريك منذ أمد طويل ومصدر جوهري للغاية للمعلومات التي تثرى تقاريرنا الخاصة، والتي تُسهم في عملية صياغة سياستنا" وأضاف "تقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان بإجراء أبحاث وعمليات توثيق قيِّمة جداً، كما أنها تعمل كأساس للمساءلة وللعدالة الانتقالية، والتي تعتبر أساسية لتجاوز النزاع وبناء سلام مستدام، كما أن موقف ألمانيا والاتحاد الأوروبي في هذا الصدد راسخ جداً، جميع مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية يجب أن يحاسبوا، وكما قلنا مرات عديدة، فإن تعزيز المساءلة والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب يظل أولوية قصوى وجزءاً أساسياً من أية عملية مستقبلية للمصالحة الوطنية في سوريا". واختتم السيد ليستر مداخلة بالقول "وراء كل طفل ضحية يوجد حياة مدمرة، لذلك أريد أن أوضح نقطة واحدة وهي أن سوريا ومحنة أطفالها لم تنسى وأنا لسنا غير مباليين".

تلا ذلك مداخلة الدكتور ترويلز جيسلا إنجل، الذي بدأ كلمته بالقول: "فخورون جداً بشراكتنا الوثيقة والاستراتيجية مع الشبكة السورية لحقوق الإنسان لأن العمل الذي تقوم به مهم لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا بصرف النظر عن كان الجاني". وأضاف "لقد أصدرت تقريرها التاسع عن حقوق الأطفال السوريين، ومرة أخرى نتذكر الوضع غير المقبول الذي يُقتل فيه الأطفال بشكل منتظم نتيجة الأعمال العسكرية، وهم يتعرضون للاعتقال التعسفي أو التجنيد قسراً، ويتعرضون للتعذيب وأوَّدُّ أن أضيف أن حرمان الأطفال من الحصول على التعليم وعلى مياه نظيفة وغذاء صحي ومنزل آمن، كل هذا يؤثر كثيراً على الأطفال على نحو استثنائي، كما أن نشأة الطفل في ظلِّ الصراع السوري، سوف تترك أثراً مدى الحياة في عدة أجيال، وعلى الأرجح يزيد من صعوبة تحقيق مستقبل مستقر لسوريا". وأشار الدكتور

ترويلز إلى أن "هناك الكثير من القضايا على المحك، أولاً وقبل كل شيء مستقبل الأطفال أنفسهم، ومستقبل سوريا واستقرار المنطقة يعتمد أيضاً على مستقبل الأطفال، لذلك من الضروري أن يستمرّ الناس في مساعدة الأطفال المحتاجين وأن يواصلوا العمل لردع المزيد من الانتهاكات ضد الأطفال وأن يستمروا بحيث يمكن في يوم من الأيام محاسبة أولئك الذين ينتهكون حقوق الأطفال".

جاءت ثالثاً مداخلتة السيدة بولا ساسترويجوتو، والتي أشارت فيها إلى أن "المساءلة هي إحدى أولويات السياسة الخارجية الهولندية وسياسة حقوق الإنسان، وتعمل هولندا منذ سنوات على مكافحة الإفلات من العقاب، والانتهاكات الفظيعة بما في ذلك التعذيب من قبل النظام، الذي لا يمكن أن يمرّ دون عقاب، نحن بحاجة إلى إقامة العدل للضحايا، جميع الضحايا والأطفال منهم بشكل رئيس". وأضافت "على مرّ السنين كنا ندعم المنظمات غير الحكومية وآلية التحقيق الدولية المستقلة IIIM في مجال التوثيق، لكننا شعرنا أن ذلك لم يعد كافياً في ذلك الوقت، ولهذا السبب قررنا في أيلول من العام الماضي محاسبة الحكومة السورية بموجب القانون الدولي على انتهاكات حقوق الإنسان، والتعذيب على وجه الخصوص". وأشارت إلى أن "تقرير اليوم يوضّح قسوة الوضع في سوريا، ونرى نظاماً لن يتوقف عند أي شيء فهو يقصف شعبه ويقتل أطفاله، الأرقام مفرجة". واختتمت السيدة بولا مداخلتها بمناشدة دول العالم "أن تحاسب الحكومة السورية بموجب انتهاكها لاتفاقية حقوق الطفل إن أمكن ذلك".

وتبع ذلك مداخلتة السيد فضل عبد الغني، التي بدأها بشكر ألمانيا والدنمارك وهولندا على رعايتهم للفعالية ودعمهم لعمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان والاهتمام بتعزيز حقوق الإنسان في سوريا، وأشار إلى أن الأطفال في سوريا قد تعرضوا لمختلف أصناف الانتهاكات التي تعرض لها البالغون، ومن قبل جميع الأطراف، وليس ذلك فحسب، وإنما بعض تلك الانتهاكات قد وقع على نحوٍ واسع، والبعض منها كان يستهدف الطفل لأنه طفل. وتحدّث عن مركزية قضية الطفل في عمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان وقاعدة بياناتها، وأكّد على أنه تتم الإشارة إليهم على نحوٍ خاص في جميع التقارير والبيانات والأخبار الصادرة، كما تحدث عن إصدار عدد من التقارير والأخبار الخاصة بهم، وأشار إلى التعاون اللصيق مع آلية الرصد والإبلاغ في منظمة اليونيسف. واختتم السيد عبد الغني مداخلته بقوله "هذا الكم الهائل من الانتهاكات الفظيعة التي تعرض لها الأطفال، يظهر على نحوٍ مبسط حقيقة الظروف التي مروا بها طيلة العقد الماضي، لا يمكننا حقيقة معرفة تداعيات تلك الظروف النفسية والاجتماعية، وأودُّ أن أقول أن التأثير لا يشتمل على الطفل الضحية وحده، بل يمتد إلى أصدقائه، فهم يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر من إعاقة أو

تشرّد أو قتل أو اختفاء صديقهم، كما أن قسماً من هؤلاء الأطفال قد أصبح رجلاً وحمل معه معاناته وتداعياتها على حياته ومستقبله. إن انسداد الأفق وفقدان الأمل، والانتشار المخيف للأمية، والتشرّد، وفقدان الأب أو العائلة، كل هذا يُشكّل بيئة خصبة لاستقطاب الأطفال أيديولوجياً أو جنسياً من قبل أطراف عدة، وبشكل خاص الميليشيات الإيرانية، والميليشيات الموالية للنظام السوري، والتنظيمات المتطرفة“ وأكد السيد فضل على أن “بعض الانتهاكات قد وصلت مستوى الجرائم ضد الإنسانية مما يستدعي تدخلاً دولياً لوقفها“.

بعد ذلك تحدثت السيدة لينا بيسكايّا، في مداخلتها عن الدور الذي لعبته الانتهاكات بحق الأطفال في الاستراتيجية العسكرية الشاملة وطريقة العمل لأطراف النزاع وكيفية وضع هذه الانتهاكات في المسار العام للصراع السوري على مدى السنوات العشر الماضية، وأشارت السيدة لينا إلى أن “هذه الانتهاكات تغيرت بمرور الوقت ومع تطور النزاع اعتماداً على الوقت الذي حدثت فيه، وفقاً للجاني ولجنس الضحية“ واختتمت حديثها بالتذكير بالانتهاكات الستة الرئيسية: “الانتهاكات الستة الجسدية رأيناها منذ عام 2011 قتل وتشويه، واستخدام الأطفال كجنود رأيناها من جانب الحكومة منذ عام 2013، ومن الجماعات المسلحة منذ عام 2012، العنف جنسي ضدّ الفتيات رأيناها بشكل خاص في الأعوام 2011 و2012 و2013 خلال تلك العمليات البرية حيث كانت الفتيات معرضات بشدة للاعتداء، وبعد ذلك كان لدينا بالطبع تنظيم الدولة بشكل خاص بين 2014 و2017، وقد ذكر فضل عبد الغني عمليات الاختطاف التي أدت إما إلى التجنيد الإجباري أو الاعتقالات التي تحدث تقريباً منذ بداية الصراع، أريد فقط أن أشير إلى أن الجماعات المسلحة استخدمت النساء والأطفال كرهائن، لغرض محدد وهو مبادلتهم بجثث جنود الحكومة السورية، لذا فإن هذا نمط مفصلي للغاية بالنسبة للجماعات المسلحة، ثم أخيراً الانتهاكان الأخيران الهجمات على المدارس والمستشفيات ورفض المساعدات الإنسانية، أعتقد أننا رأينا ذلك في الغالب في أثناء الحصار الذي قامت به القوات الموالية للحكومة في الغالب كوسيلة لإجبار السكان على الاستسلام وكانت ناجحة للغاية“.

السيد خافيير بيريز سالميرون تحدث عن أثر نزاع بهذا الحجم على أجيال من الأطفال وعلى المجتمع والبلد ككل، وأشار إلى “التأثير العميق على الصحة العقلية والنفسية للأطفال وليس فقط الأطفال ولكن على رفاة القائمين على رعايتهم ووالديهم والمجتمع“ واختتم حديثه بأنه “في حال إعادة إنشاء بيئة واقية للأطفال، وإعطاء الأولوية لهذا النهج للأطفال كأصحاب حقوق أعتقد أن هناك أمل للأطفال السوريين“.

وتلا ذلك مداخلة الأستاذة دايان ماري أمان، التي أشارت فيها إلى أن "هذا السلوك الذي يحدث يُشكّل انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان في العديد من القطاعات المختلفة وكذلك الجرائم الدولية على النحو المنصوص عليه في الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية المتعددة والمعترف بها في القانون الدولي العرفي". وتحديث السيدة دايان عن كيفية تحويل هذه الحقائق إلى محاسبة، وفي هذا الصدد أشارت إلى أن تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان "جانب من جوانب المساءلة، ويجب ألا نغفل أبداً عن حقيقة أن توثيق الانتهاكات ونشر ذلك التوثيق، والتعاون مع المجموعات الأخرى، وآليات التحقيق المختلفة وما إلى ذلك هو في حد ذاته طريقة لمحاسبة الأفراد، ليس أمام محكمة قانونية، ولكن أمام محكمة الرأي العام وهذا ليس بالأمر الهين". واختتمت مداخلتها مشيرة إلى أن "سوريا مصادقة إضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الإضافيين، كما هو مذكور في التقرير، هي مصادقة على اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة، اتفاقية الإعاقة، اتفاقية مناهضة التعذيب، والعهدين الدوليين. وتحتوي جميعها على أحكام متضمنة فيما رأيناه في هذا التقرير وجميعها لها هيئات تتطلب تقديم تقارير دورية وبعضها يسمح بالشكاوى الفردية، لذا فإنه يجب علينا أن ننظر إلى كل هذه السبل لمحاولة الاستمرار في رفع الوعي حول ما يحدث والسعي مع هيئات المعاهدات الرسمية تلك، لضمان أن تكون استنتاجاتهم وتقاريرهم تؤكد ما نراه في مثل هذا التقرير".

اختتمت الفعالية بعدد من الأسئلة والنقاشات التفاعلية، بالإمكان الاستماع إلى ما ورد في الفعالية بشكل كامل [عبر الرابط التالي لقناتنا على اليوتيوب](#).



www.snhr.org - info@sn4hr.org